دراسات
عن إسرائيل

3
انتخابات إسرائيل 2026

نتائج انتخابات الكنيست السادسة والعشرين في المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل:
اتّساع المشارَكة وحدود التأثير السياسيّ

امطانس شحادة

تشرين الثاني 2026

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

دراسات عن إسرائيل

ملف انتخابات إسرائيل 2026 (3)

نتائج انتخابات الكنيست السادسة والعشرين في المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل:
اتّساع المشارَكة وحدود التأثير السياسيّ

امطانس شحادة

مدير برنامج دراسات عن إسرائيل

تحرير: عرين هوّاري

تشرين الثاني 2026

حقوق النشر محفوظة 2026
مدى الكرمل- المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة
العنوان: شارع هميچنيم 90، حيفا
البريد الإلكترونيّ: mada@mada-research.org
رقم الهاتف: 04-8552035

مقدّمة

أعادت انتخابات الكنيست السادسة والعشرين، التي جرت في 27 تشرين الأوّل 2026، طرْحَ سؤال مكانة المواطنين العرب ودَوْرهم في المشهد السياسيّ والانتخابيّ في إسرائيل، وبخاصّة في ظلّ التحوُّلات التي أعقبت السابع من أكتوبر 2023. فقد ارتفعت نسبة التصويت في البلدات العربيّة إلى نحو 80%، مقارَنةً بـ53.2% في انتخابات عام 2022. ورافقت هذا الارتفاعَ زيادةُ تمثيل القائمتَيْن العربيّتَيْن إلى 19 مقعدًا، من بينها 11 مقعدًا للقائمة المشترَكة وثمانية مقاعد للقائمة العربيّة الموحَّدة، مقابل عشرة مقاعد حصلت عليها الأحزاب العربيّة في انتخابات عام 2022.

تتابع ورقة الموقف هذه دلالات ارتفاع المشارَكة واتّساع التمثيل العربيّ، وترى أنّهما يعكسان، في جانب أساسيّ منهما، رغبة المجتمع الفلسطينيّ في إسقاط حكومة نتنياهو واليمين المتطرّف، ومنع إعادة تشكيل ائتلاف حكوميّ برئاسته، باستخدام أداة التصويت. وتستند هذه القراءة إلى السياق السياسيّ الذي جرت فيه الانتخابات، وإلى مؤشّرات سابقة للاقتراع أظهرت أهمّيّة إسقاط الحكومة في أولويّات المجتمع العربيّ ودوافع المشارَكة في الانتخابات. وتقرأ الورقة هذه المشارَكة بوصفها تعبيرًا جماعيًّا عن الغضب والاحتجاج على سياسات الحكومة، من حرب الإبادة على غزّة وسياسات التطهير العرقيّ في الضفّة الغربيّة، إلى قمع المجتمع الفلسطينيّ في الداخل وإخراسه وإعادة استخدام ممارسات وأدوات من مرحلة الحكم العسكريّ، وكذلك تصاعد الجريمة المنظَّمة برعاية حكوميّة/ شُرطويّة. بعبارة أخرى، شكّلت الانتخابات فرصة لاستخدام ما تبقّى من هامش العمل السياسيّ للدفاع عن الوجود الجماعيّ والحقوق والحرّيّات، ورفض استمرار الحكومة ومشروعها السياسيّ.

كذلك ترى الورقة أنّه على الرغم من أهمّيّة وحدة الأحزاب العربيّة في تعبئة الناخبين خلال بعض الجولات الانتخابيّة السابقة، لا تكفي هذه الوحدة لوحدها لتفسير تحوُّلات المشارَكة في الانتخابات. فقد تحقَّقَ الارتفاع الأخير رغم عدم تمكُّن الأحزاب العربيّة من تشكيل قائمة مشترَكة رباعيّة، وخوضها الانتخابات بقائمتَيْن بخلاف المطلب الجماهيريّ الواسع بتوحيدها في قائمة واحدة. ولا يلغي ذلك أهمّيّة التحالفات الحزبيّة والتعبئة الداخليّة، لكنّه يعزّز ضرورة التطرُّق كذلك إلى السياق السياسيّ العامّ، والتطوُّرات على الساحتَيْن الإسرائيليّة والفلسطينيّة وفي المحيط الإقليميّ، وحجم التهديد الذي يستشعره المجتمع العربيّ، وتقديره لإمكان التأثير في نتيجة الانتخابات.

ما الذي تغيَّر منذ انتخابات عام 2015؟

خاضت الأحزاب العربيّة الأربعة انتخابات الكنيست العشرين عام 2015 ضمن قائمة مشترَكة، لأوّل مرّة منذ مشارَكة الأحزاب العربيّة في انتخابات الكنيست. وقد أسهمت عوامل عدّة في إنجاح تشكيلها، كان أبرزها رفع نسبة الحسم من 2% إلى 3.25%، وما فرضه ذلك من مَخاطر على قدرة القوائم العربيّة على تجاوزها منفردة، إلى جانب تصاعد الأجواء العنصريّة والعدائيّة تجاه المواطنين العرب في إسرائيل.[1]

1. شحادة، امطانس؛ ونصّار، نداء. (2017، آذار). القائمة المشترَكة: السياق التاريخيّ والنقاش السياسيّ حولها. ملفّات مدى- مدى الكرمل؛ زحالقة، جمال. (2015، كانون الأوّل). القائمة الموحَّدة: جبهة موحَّدة أَمْ جبهة وطنيّة؟. **جدل**، 25.

ولم تقتصر دوافع تشكيل المشترَكة على الحسابات الانتخابيّة، بل ارتبطت كذلك بالخشية من أن يؤدّي خوض الانتخابات بقائمتَيْن إلى تعميق الانقسامات السياسيّة والفئويّة داخل المجتمع العربيّ. واكتسبت هذه الخشية أهمّيّة في ظلّ الاقتتال الداخليّ في عدد من الدول العربيّة وانتكاسة الثورات العربيّة، وما رافقهما من خلافات في المواقف داخل المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل، والخوف من انتقالها إلى الحملات الانتخابيّة.[2] وفي هذا الشأن، أدّت لجنة الوفاق الوطنيّ دَوْرًا مهمًّا في تقريب مواقف الأحزاب وتذليل الخلافات بينها.[3]

كذلك أسهَمَ الضغط الجماهيريّ المؤيِّد للوحدة، والرغبة في استعادة ثقة الجمهور بالعمل السياسيّ وزيادة المشارَكة الانتخابيّة، في دفع الأحزاب نحو الاتّفاق. وبذلك جاءت القائمة المشترَكة نتيجة تداخُل بين مَخاطر انتخابيّة فرَضَها رفعُ نسبة الحسم، وحاجةٌ سياسيّة إلى مواجهة اليمين، ومطلبٌ جماهيريّ بتوحيد الأحزاب. غير أنّ الاتّفاق على خوض الانتخابات في قائمة واحدة لم يُلغِ التبايُنَ بين مركِّباتها بشأن معنى الوحدة ووظيفتها: بين مَن رأى فيها تحالفًا لمواجهة اليمين المتطرّف، ومَن أرادها إطارًا وطنيًّا أوسع لتنظيم المجتمع الفلسطينيّ ومواجهة المشروع الصهيونيّ.[4]

هذا يعني أنّه قد تداخلت عوامل داخليّة وخارجيّة أثّرت في السلوك والتنظيم السياسيَّيْن لدى الفلسطينيّين في الداخل. وهو ما سبق أن تناولتْه دراسة روحانا والصالح وسلطاني،[5] ودراسة روحانا وشحادة وصبّاغ-خوري،[6] في تفسير أثر المُناخ الانتخابيّ في أنماط المشارَكة والتصويت لدى المجتمع العربيّ.[7] وفي الإمكان قراءة هذا المُناخ من خلال ثلاث دوائر متداخلة هي: الدائرةُ الداخليّة–المحلّيّة، المتعلّقة بالحراك السياسيّ داخل المجتمع العربيّ، وتطوُّر الوعي السياسيّ، والعلاقات بين الأحزاب وأدائها؛ الدائرةُ الإسرائيليّة، التي تشمل التحوُّلات البنيويّة والسياسيّة في الدولة والمجتمع الإسرائيليّ، والسياسات تجاه المواطنين العرب؛ الدائرةُ الخارجيّة–العربيّة، التي تشمل التطوُّراتِ الفلسطينيّةَ والإقليميّةَ، والأوضاعَ الأمنيّة والعسكريّة في المنطقة، والحالةَ السياسيّة في الدول المجاورة. فضلًا عن هذا، أوضح شحادة، في دراسته لانتخابات عام 2013، أهمّيّة تقدير الناخب العربيّ لقدرة الأحزاب على تحقيق المصالح الجماعيّة للمجتمع العربيّ في تفسير المشارَكة الانتخابيّة وأنماط التصويت.[8]

وقد قدّم مدى الكرمل تفسيرًا مشابهًا لارتفاع المشارَكة في انتخابات آذار 2020، بالاستناد إلى تداخل عوامل عدّة، من بينها استعادةُ القائمة المشترَكة وحدتها، والخشيةُ من استمرار حكم اليمين، والتهديدُ الذي حملته "صفقة القرن"، ولا سيّما اقتراح نقل بلدات المثلّث وسكّانها إلى السلطة الفلسطينيّة. وربط هذا التفسيرُ بين الشعورِ بالخطر واقتناعِ قِطاعات من الجمهور بإمكان استخدام التصويت لتعزيز التمثيل العربيّ ومنع تحقُّق أغلبيّة لأحزاب اليمين.[9]

---

2. شحادة، امطانس؛ ونصّار، نداء. مرجع رقم 1.

3. كبها، مصطفى. (2015، كانون الأوّل). لجنة الوفاق الوطنيّ ودَوْرها في إقامة القائمة المشترَكة– شهادة شخصيّة. **جدل**، 25.

4. زحالقة، جمال. مرجع رقم 1.

5. روحانا، نديم؛ والصالح، نبيل؛ وسلطاني، نمر. (2004). **تصويت بدون صوت: الأقلّيّة الفلسطينيّة في الانتخابات البرلمانيّة الإسرائيليّة 2003**. حيفا: مدى الكرمل.

6. روحانا، نديم؛ وشحادة، امطانس؛ وصبّاغ-خوري، أريج. (2010). الانتخابات الإسرائيليّة 2009: تحوُّلات في الاتّجاهات السياسيّة للفلسطينيّين في إسرائيل. **مجلّة الدراسات الفلسطينيّة**، 82.

7. روحانا، نديم؛ والصالح، نبيل؛ وسلطاني، نمر. مرجع رقم 5؛ روحانا، نديم؛ وشحادة، امطانس؛ وصبّاغ-خوري، أريج؛ مرجع رقم 6.

8. شحادة، امطانس. (2015). "التصويت تعبيرًا عن المصلحة الجماعيّة: الناخبون العرب في انتخابات 2013". في: شامير، ميخال (محرّرة). **الانتخابات في إسرائيل 2013**. القدس: المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة. ص.ص. 225– 254. [بالعبريّة]

9. مدى الكرمل. (2020، آذار). قراءة تحليليّة في نتائج انتخابات الكنيست الـ23 (آذار 2020) في المجتمع الفلسطينيّ. تقدير موقف- مدى الكرمل.

وتُوفِّر هذه المقارَبات إطارًا لدراسة مشارَكة المجتمع العربيّ في انتخابات عام 2026 وارتفاع نسبة التصويت، من خلال النظر إلى التفاعل بين الحراك السياسيّ الداخليّ، والسياسات الإسرائيليّة، والتطوُّرات الفلسطينيّة والإقليميّة، وتقدير الجمهور لإمكان التأثير وتحقيق مَصالح جماعيّة للمجتمع العربيّ. وترى الورقة أنّ ارتفاع المشارَكة في هذه الانتخابات يعكس، في جانب أساسيّ منه، تَلاقيَ الشعور بتهديد الوجود والحقوق الجماعيّة مع الرغبة في استخدام التصويت لمنع بقاء حكومة اليمين المتطرّف.

حقّقت القائمة المشترَكة في انتخابات عام 2015 إنجازًا مهمًّا، رافقه ارتفاع نسبة التصويت في المجتمع العربيّ من نحو 57% عام 2013 إلى نحو 64% (الجدول 2)، وحصولها على 13 مقعدًا، مقابل أحد عشر مقعدًا كان مجموع تمثيل الأحزاب العربيّة في انتخابات عام 2013 (كما نوضّح في الجدول 1). وقد تمحورت الرسائل الانتخابيّة والإعلاميّة للمشترَكة حول ثلاثة مَحاور أساسيّة عبّرت عن أهمّيّة خوض الانتخابات في قائمة واحدة مشترَكة وانعكاساتها على المجتمع العربيّ. تلك المحاور هي: أهمّيّةُ المشترَكة في التصدّي لليمين الفاشيّ، وصولًا إلى محاولة إزاحته عن الحكم؛ زيادةُ القوّة السياسيّة للمجتمع العربيّ وقدرته على التأثير من خلال توسيع تمثيله البرلمانيّ؛ أهمّيّةُ الوحدة وانعكاسها على العمل الجماعيّ للعرب في إسرائيل.[10]

قدّمت الحملة الانتخابيّة القائمة المشترَكة بوصفها إطارًا لتجميع القوّة السياسيّة وتفعيلها، وربطت بين زيادةِ المشارَكة والتمثيل، والقدرةِ على مواجهة اليمين وتعزيز العمل الجماعيّ. وهي رسائل جمعت بين مواجهة تهديد خارجيّ، يتمثّل في سياسات الحكومة واليمين، وإلى الحالة العربيّة، والاستجابة لحاجة داخليّة إلى الوحدة وتنظيم العمل السياسيّ.

واجهت القائمة المشترَكة الأولى تحدّيَات سياسيّة وتنظيميّة عديدة أعاقت تحوُّلَها إلى مؤسَّسة للعمل البرلمانيّ الجماعيّ للأحزاب العربيّة. تفاقمت هذه التحدّيَات في الخلافات حول تنفيذ اتّفاق التناوب بعد اضطرار النائب باسل غطّاس تقديم استقالته، في آذار 2017، على خلفيّة اتّهامه بإدخال هواتف نقّالة وشرائح هواتف إلى أسرى فلسطينيّين. فقد غيّرت استقالته ترتيب دخول المرشَّحين إلى الكنيست، وأثارت خلافًا حول كيفيّة تنفيذ الاتّفاق والحفاظ على توزيعة المقاعد بين مركِّبات القائمة.[11] وتداخلت هذه الخلافات مع التنافس على قيادة المشترَكة وحصص الأحزاب فيها، بما أضعف الثقة بين مركِّباتها وأسهَمَ في تفكُّكها قُبَيْل انتخابات نيسان 2019.

جاءت الإشارة الأولى لتفكُّك المشترَكة في 8 كانون الثاني 2019، حين قدّم أحمد الطيبي طلبًا إلى لجنة الكنيست للتصديق على انفصال الحركة العربيّة للتغيير عن القائمة المشتركة.[12] وتبع ذلك إعلانُ الحركة عزمها خوض الانتخابات في قائمة منفردة تضمّ مرشَّحين من أُطُر محلّيّة، من بينها قائمةُ "ناصرتي" برئاسة رئيس بلديّة الناصرة علي سلّام، وأُطُرٌ من النقب.[13] وقد زاد هذا الموقف من صعوبة إعادة تشكيل المشترَكة بمركِّباتها الأربعة.

وفي المقابل، واجه خيار تشكيل قائمة ثلاثيّة تضمّ الجبهة والإسلاميّة والتجمّع خلافات حول رئاستها وشروط الشراكة فيها. ففي مقابلة نُشِرت في 29 كانون الثاني 2019، أعلن منصور عبّاس أنّ خياره الأوّل

10. شحادة، امطانس؛ ونصّار، نداء. مرجع رقم 1.

11. عرب 48. (2017، 19 آذار). استقالة النائب غطّاس من الكنيست: مثّلتُ شعبي وخَدمتُه جُلّ ما أستطيع. عرب 48.

12. عرب 48. (2019، 8 كانون الثاني). طيبي ينشقّ عن القائمة المشترَكة وينقلب على الوحدة. عرب 48.

13. دلّاشة، عمر. (2019، 20 شباط). مفاوضات المشترَكة: "عروض سخيّة" وتهرّب طيبي. عرب 48.

هو المشترَكة الرباعيّة، لكنّه رفض أن تكون رئاسة الجبهة للقائمة شرطًا مسبقًا للتفاوض، ولوّح بخوض الموحَّدة الانتخابات منفردة إذا أُصِرَّ على ذلك.[14] وبِذا تعثّرت محاولات الحفاظ على الإطار الرباعيّ، ولم ينجح خيار القائمة الثلاثيّة في تجاوُز الخلافات بين الأطراف المتبقّية.

في نهاية المطاف، خاضت الأحزاب العربيّة انتخابات نيسان 2019 بقائمتَيْن: قائمة الجبهة والعربيّة للتغيير، وقائمة الموحَّدة والتجمُّع.[15] بلغت المشارَكة في البلدات العربيّة في انتخابات نيسان 2019 نحو 49.2 %، وحصلت القائمتان العربيّتان على عشرة مقاعد.[16] بَيْدَ أنّ الكنيست الحادي والعشرين حلّ نفسه في 30 أيّار 2019، بعد مرور أقلّ من شهرَيْن على الانتخابات، إثر فشل نتنياهو في تشكيل حكومة، وتقرّر إجراء انتخابات جديدة في 17 أيلول 2019.

وقد أسهَمَ التراجع الكبير في المشارَكة وانخفاض تمثيل الأحزاب العربيّة في إعادة تشكيل القائمة المشترَكة بمركِّباتها الأربعة لخوض الانتخابات الجديدة. وفي انتخابات أيلول 2019 ارتفعت نسبة التصويت في البلدات العربيّة إلى 59.2 %، وحصلت القائمة المشترَكة على 13 مقعدًا.[17] وبِذا عزّزت تجربةُ عام 2019 الاقتناعَ بأهمّيّة وحدة الأحزاب في تعبئة الناخبين، مع ضرورة النظر إلى دَوْر العوامل السياسيّة الأخرى التي تداخلت معها في رفع المشارَكة.

الجدول 1: تمثيل الأحزاب العربيّة في الكنيست منذ عام 2019

الانتخابات	صيغة التنافس العربيّ	عدد المقاعد
نيسان 2019	قائمتان	10
أيلول 2019	مشترَكة رباعيّة	13
آذار 2020	مشترَكة رباعيّة	15
آذار 2021	مشترَكة ثلاثيّة، وموحَّدة	10
تشرين الثاني 2022	ثلاث قوائم	10
تشرين الأوّل 2026	مشترَكة ثلاثيّة؛ وموحَّدة	19

14. كلّ العرب. (2019، 29 كانون الثاني). د. منصور عباس لـarabTV: اذا أصرّت الجبهة على رئاسة المشتركة كشرط للتفاوض سنخوض الانتخابات لوحدنا. كلّ العرب.

15. دلّاشة، عمر. (2019، 21 شباط). رسميًّا: قائمتان عربيّتان تتنافسان في الانتخابات المقبلة بعد إفشال المشترَكة. عرب 48.

16. رودنيتسكي، أريك. (2019، 18 أيلول). تحليل تصويت المواطنين العرب في انتخابات أيلول 2019. المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة. [بالعبريّة]؛ مدى الكرمل. (2019، أيلول). نتائج الانتخابات (أيلول 2019) في المجتمع الفلسطينيّ ومعانيها- قراءة أوّليّة. مدى الكرمل.

17.مدى الكرمل. المرجع السابق.

الجدول 2: نسبة المشارَكة في انتخابات الكنيست عامّة وفي البلدات العربيّة (النسبة المئويّة) 1992- 2026

السنة	نسبة التصويت العامّة	نسبة المشارَكة في البلدات العربيّة
1992	77.4	69.7
1996	79.3	77.0
1999	78.7	75.0
2003	67.8	62.0
2006	63.5	56.3
2009	64.7	53.4
2013	67.8	56.5
2015	72.3	63.5
نيسان 2019	68.5	49.2
أيلول 2019	69.8	59.2
2020	71.5	64.8
2021	67.4	44.6
2022	70.6	53.2
2026	77.7	78.6

مصدر نسبة التصويت العامّة: لجنة الانتخابات للكنيست. (2202، 5 كانون الثاني). معلومات تاريخية. لجنة الانتخابات للكنيست.

مصدر نسبة المشارَكة في البلدات العربيّة لغاية انتخابات 2022: رودنيتسكي، أريك. (2022، 20 كانون الأول). تحليل تصويت المواطنين العرب في انتخابات الكنيست الخامسة والعشرين. المعهد الإسرائيليّ للديمقراطية. [بالعبريّة]

وفي انتخابات آذار 2020، ارتفعت نسبة المشارَكة في البلدات العربيّة إلى 64.8 %، وحصلت القائمة المشترَكة على 15 مقعدًا.[18] وقد أسهمت وحدة الأحزاب في تعبئة الناخبين، لكنّها تداخلت مع سياق سياسيّ أوسع. فقد ربطت قراءة مدى الكرمل لنتائج الانتخابات ارتفاعَ التصويت بمواجهة "صفقة القرن"، والخوف من استمرار حكم اليمين، واقتناع قِطاعات من الجمهور بأنّ تعزيز قوّة المشترَكة يحدّ من قدرة اليمين على تنفيذ مشروعه.[19]

في انتخابات عام 2021، انفصلت القائمة العربيّة الموحَّدة عن القائمة المشترَكة وخاضت الانتخابات منفردة، في سياق رغبة قيادتها الدخول في التحالفات الحكوميّة الإسرائيليّة، باعتبار المشارَكة فيها طريقًا للتأثير في صنع القرار وتحقيق مَطالب المجتمع العربيّ.[20] وبِذا خاضت الأحزاب العربيّة الانتخابات بقائمتَيْن: قائمة مشترَكة ثلاثيّة تضمّ الجبهة والتجمُّع والعربيّة للتغيير، وقائمة الموحَّدة. نتيجة لهذا الانقسام، تراجَعَ تمثيل القائمتَيْن إلى عشرة مقاعد، ستّة منها للمشترَكة وأربعة للموحَّدة، وانخفضت نسبة المشارَكة في البلدات العربيّة إلى 44.6 %.[21]

18. مدى الكرمل. مرجع رقم 9.

19. المرجع السابق.

20. Rudnitzky, Arik. (2022, October 18). Arab Politics in the 2022 Election Campaign. The Israel Democracy Institute.

21. رودنيتسكي، أريك. (2022، 20 كانون الأول). تحليل تصويت الجمهور العربيّ في انتخابات الكنيست الخامسة والعشرين. المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة. [بالعبريّة]

وقرأتْ وحدةُ السياسات في مدى الكرمل العزوفَ عن التصويت بوصفه -في جانب أساسيّ منه- احتجاجًا على أداء القيادات وتفكُّك المشترَكة وغياب برنامج سياسيّ مقنع، ولم تعتبره رفضًا شاملًا للعمل البرلمانيّ.[22] ثمّ انضمّت الموحَّدة إلى ائتلاف بِنِتْ–لَپيد، فانتقل الخلاف حول سُبُل التأثير إلى اختبار عمليّ، واحتدم النقاش بشأن المشارَكة في الائتلاف الحكوميّ، وحدود التنازلات التي تقتضيها، والمسؤوليّة السياسيّة عن سياسات الحكومة وقراراتها.[23]

عمّقت انتخابات عام 2022 تفتُّتَ العمل السياسيّ الجماعيّ العربيّ؛ إذ واصلت القائمة الموحَّدة خوض الانتخابات منفردة، مقابل محاولة لإعادة تشكيل قائمة مشترَكة ثلاثيّة تضمّ الجبهة والتجمُّع والعربيّة للتغيير. وعلى الرغم من التوصُّل إلى اتّفاق ثلاثيّ، تعثّر تنفيذه ليلة تقديم القوائم إلى لجنة الانتخابات المركزيّة، في 15 أيلول 2022، بعد أن قدّمت الجبهة والعربيّة للتغيير قائمة ثنائيّة من دون التجمُّع، الذي خاض تلك الانتخابات بقائمة مستقلّة. فقد أقدمت الجبهة والعربيّة للتغيير على تقديم قائمة ثنائيّة من دون إبلاغ التجمُّع مسبقًا، وبعد التنصّل من الاتّفاقات السياسيّة والتنظيميّة الموقَّعة.[24]

وهكذا خاضت الأحزاب العربيّة الانتخابات بثلاث قوائم. ومع ذلك، ارتفعت نسبة المشارَكة في البلدات العربيّة إلى 53.2 %، مقابل 44.6 % عام 2021، وهو ما يؤكّد أنّ الانقسام الحزبيّ لا يفسّر وحده حصول تحوُّلات في نسبة المشارَكة. وحصلت كلّ من القائمة العربيّة الموحَّدة وقائمة الجبهة–العربيّة للتغيير على خمسة مقاعد لكلّ منهما، بينما بقي التجمُّع خارج الكنيست، رغم حصوله على نحو 139 ألف صوت، لعدم تمكّنه من تجاوز نسبة الحسم.[25]

تُوضِّح نتائج المشارَكة في الانتخابات والتصويت بين العام 2015 والعام 2022 أنّ الجمهور يستطيع تجاوز استيائه من الانقسام عندما يرى أنّ حجم الخطر يستدعي التصويت، وأنّ التحالف الانتخابيّ أداة تعبئة وحماية للأصوات، تتحدّد فاعليّته ببرنامجه وسياقه وثقة الناس به، وأنّ التداخل بين الدوائر الداخليّة والإسرائيليّة والخارجيّة تؤثّر تأثيرًا بالغًا على نِسَب المشارَكة في الانتخابات وأنماط التصويت، وهو ما انعكس في انتخابات عام 2026.

انتخابات عام 2026: شَرْعَنَة الانقسام

جاءت انتخابات عام 2026 في ظروف سياسيّة مختلفة عمّا عرفته الأحزاب العربيّة في الجولات الانتخابيّة خلال العقود الأخيرة. فقد جرت بعد مرور نحو أربع سنوات من حكم اليمين المتطرّف والشعبويّ، تخلّلتها ثلاث سنوات من حرب الإبادة على قِطاع غزّة، وسياسات التطهير العِرقيّ في الضفّة الغربيّة، والإخراس والملاحَقة والقمع تجاه المجتمع الفلسطينيّ في الداخل. وقد أعاد هذا الواقع تشكيل السياق الذي اتّخذ فيه المواطنون العرب قرار المشارَكة في الانتخابات، ومَنَحَ التصويت بُعدًا احتجاجيًّا ودفاعيًّا في مواجهة استمرار بقاء الحكومة ومشروعها السياسيّ.

22. وحدة السياسات- مدى الكرمل. (2021، آذار). قراءة في نتائج انتخابات الكنيست الرابعة والعشرين (آذار 2021) في المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل. تقدير موقف- مدى الكرمل.

23. رودنيتسكي، أريك. مرجع رقم 21.

24. وحدة السياسات- مدى الكرمل. (2022، تشرين الأوّل). الفلسطينيّون في إسرائيل وانتخابات الكنيست الـ25. تقدير موقف- مدى الكرمل.

25. المرجع السابق.

عشيّة انتخابات عام 2026، تجدّدت المَطالب والمفاوضات لإعادة تشكيل قائمة مشترَكة تضمّ الأحزاب الأربعة. وفي 22 كانون الثاني 2026، وقّع قادة الأحزاب في مدينة سخنين تعهّدًا بالعمل على إعادة تشكيل المشترَكة؛ وذلك تحت ضغط الحراك الشعبيّ ضدّ الجريمة والعنف.[26] غير أنّ هذا التعهّد لم يتحوّل إلى اتّفاق، رغم طرح صيغة قائمة تقنيّة تحفظ لكلّ حزب استقلاليّته السياسيّة والتنظيميّة.

تمحور أحد أبرز الخلافات حول مضمون هذه الاستقلاليّة وحدودها بعد الانتخابات. فقد طرحت الموحَّدة شروطها وتفسيرها للقائمة التقنيّة، وربطتها باقتراحها حول مفهوم تقاسم الأدوار، بحيث تتيح لها الانضمام إلى ائتلاف حكوميّ، مقابل توفير الأحزاب الأخرى شبكة أمان له، وعدم العمل على إحراجه وإسقاطه إذا كانت الموحَّدة شريكة فيه.[27] ورفضت الجبهة والتجمُّع والعربيّة للتغيير هذه الالتزامات، باعتبارها تتجاوز مفهوم القائمة التقنيّة، وتُقيّد حقَّ كلّ حزب في تحديد موقفه من الحكومة وسياساتها.[28]

وقد تجاوز جوهر الخلاف صيغة التحالف الانتخابيّ إلى محاولة القائمة الموحَّدة تأمين قبول سائر الأحزاب لنهجها في المشارَكة الحكوميّة، والحدّ من معارضتها لأيّ حكومة تنضمّ إليها. وبِذا غلّبت الموحَّدة الحفاظ على خيار الانخراط في الائتلاف الحكوميّ على التوصُّل إلى صيغة رباعيّة لا تضمن لها هذا التوافق، بينما تمسّكت الأحزاب الثلاثة الأخرى باستقلاليّة موقفها من المشارَكة الحكوميّة ومن سياسات الحكومة. وأسهَمَ هذا التبايُن في إفشال إعادة تشكيل المشترَكة الرباعيّة، وانتهى الأمر بخوض الانتخابات بقائمتَيْن.

مع إعلان نتائج الانتخابات، اتّضح أنّ تمثيل القائمتَيْن العربيّتَيْن ارتفع من عشرة مقاعد عام 2022 إلى 19 مقعدًا عام 2026، مسجِّلًا أعلى تمثيل للقوائم العربيّة في تاريخ الكنيست، ومتجاوزًا الإنجاز السابق للقائمة المشترَكة، التي حصلت على 15 مقعدًا عام 2020 (الجدول 1).

حصلت القائمة الموحَّدة على نحو 330 ألف صوت شكّلت نحو 37% من أصوات الناخبين العرب، وفازت بثمانية مقاعد. وتعني هذه النتيجة أنّ رفْضَها إعادة تشكيل قائمة مشترَكة رباعيّة، وتمسُّكَها بخيار الانخراط في الائتلاف الحكوميّ، لم يمنعاها من توسيع تمثيلها. كذلك تشير إلى أنّ مشروع المشارَكة في التحالف الحكوميّ، رغم ما يفرضه من تنازلات واستجابة لشروط الأحزاب الصهيونيّة، يحظى بتأييد قِطاعات من المجتمع العربيّ. غير أنّ حجم هذا التأييد لا يعني بالضرورة موافَقة جميع ناخبيها على مُجْمَل هذه التوجُّهات، وتحتاج إلى التمييز بين التصويت للموحَّدة بسبب مشروعها السياسيّ، والتصويت لها لاعتبارات تنظيميّة ومحلّيّة واجتماعيّة ومعيشيّة.

أمّا القائمة المشتركة، فحصلت على قرابة 500 ألف صوت، تُقدَّر بنحو 55% من أصوات الناخبين العرب، تُرجِمت إلى 11 مقعدًا. وكانت قد أطلقت، في 20 تشرين الأوّل 2026، برنامج "شبكة أمان لمجتمعنا" الذي ركّز على وقف الحرب، ومواجهة الجريمة والعنف، وتحقيق المساواة، ووقْف هدم المنازل، ومعالجة القضايا الاجتماعيّة والاقتصاديّة وحقوق الشباب. وربطت قياداتُها البرنامجَ بهدف إسقاط الحكومة الحاليّة والتصدّي للملاحقات والانتهاكات التي تمارَس تجاه المجتمع العربيّ. عِلاوة على هذا، عبّر عدد من قياداتها عن الاستعداد للتفاوض على دعم حكومة بديلة من الخارج، مقابل الاستجابة لمَطالب عينيّة، وهو ما يتيح ترجمة القوّة الانتخابيّة إلى تأثير سياسيّ من دون الانضمام إلى الائتلاف الحكوميّ.[29]

26. زعبي، مصطفى وليد. (2026، 22 كانون الثاني). قادة الأحزاب العربيّة يوقّعون تعهُّدًا للعمل على تشكيل المشترَكة خلال اجتماع عقب مظاهرة سخنين. عرب 48.

27. عرب 48. (2026، 10 حزيران). بعد اجتماع سخنين: شروط "الموحَّدة" تعرقل إعادة تشكيل "المشتركة". عرب 48.

28. عرب 48. (2026، 7 حزيران). التجمّع: شروط جديدة على "المشترَكة التقنيّة" تعيد المفاوضات إلى نقطة الصفر. عرب 48.

29. بويرات، أمير علي. (2026، 20 تشرين الأوّل). القائمة المشترَكة تطْلِق برنامجها "شبكة أمان". عرب 48. وانظروا أيضًا: panet. (2026، 10 تشرين الأوّل). يوسف جبارين: القائمة المشترَكة مستعدّة لمنح شبكة أمان لأيّ حكومة بديلة لحكومة نتنياهو. panet.

في المحصّلة، نالت القوائم العربيّة على نحو 92% من أصوات المجتمع العربيّ، وبذلك تراجعت حصّة الأحزاب الصهيونيّة إلى 8% فقط من مُجْمَل الأصوات في البلدات العربيّة.

وجاءت زيادة تمثيل الأحزاب العربيّة في الانتخابات الأخيرة بفضل ارتفاع كبير في مشاركة المواطنين العرب في التصويت، بلغ نحو 80%، مقارَنة بما يقارب 78% كمشارَكة عامّة في الانتخابات. وهي نسبة المشارَكة الأعلى منذ عقود، على نحوٍ ما يوضّح الجدول 2. ارتفاع نسبة التصويت جاء رغم عدم تشكيل قائمة مشترَكة في هذه الانتخابات، ليترجِم -بالأساس- الشعورَ بالقلق والغضب والاحتجاج على السياسات الحكوميّة.

من اللافت أنّ ارتفاع المشارَكة في انتخابات عام 2026 يعيد إلى الأذهان مستويات المشارَكة المرتفعة في العقود الأولى بعد النكبة، وإنْ ظَلّ أدنى من معدّلها بين انتخابات الكنيست الأولى عام 1949 وانتخابات عام 1973، الذي بلغ نحو 83.8%، مقابل معدّلِ مشارَكة عامٍّ بلغ 81.4%.[30] وقد شملت هذه الفترة سنوات الحكم العسكريّ، الذي استمرّ حتّى عام 1966. وارتبط ارتفاع المشارَكة وقتذاك بواقع الخوف والتبعيّة الذي فُرِض على المجتمع الفلسطينيّ المتبقّي بعد النكبة، وبقدرة المؤسَّسة الحاكمة -وفي مركزها حزب "مپاي"- على استخدام أدوات الحكم العسكريّ وشبكات الوساطة والروابط الحمائليّة لتعبئة الناخبين وتوجيه قِطاعات واسعة منهم نحو الحزب والقوائم العربيّة التابعة له. فضلًا عن هذا، أُجرِيَت انتخابات الكنيست آنذاك مع انتخابات السلطات المحلّيّة في اليوم نفسه.

مشارَكة على الرغم من التحريض والشطب

لم تقتصر أهمّيّة الانتخابات الأخيرة على ازدياد في عدد المقاعد الذي حصلت عليه القوائم العربيّة وارتفاع نسبة التصويت، بل كشفت كذلك عن موقع المجتمع الفلسطينيّ في الصراع السياسيّ داخل إسرائيل: مجتمع تتقلّص حرّيّاته، وتتّسع ملاحَقته السياسيّة، وتُفرَّغ مواطَنته من مضمونها، لكنّه ما زال يمتلك القدرة على استخدام التصويت لمنع تشكُّل أغلبيّة برلمانيّة يسعى اليمين إلى توظيفها في سبيل توسيع مشروعه. ومن هنا تنبع أهمّيّة قراءة المشارَكة الانتخابيّة في سياق السياسات التي تَعرَّضَ لها المجتمع الفلسطينيّ منذ السابع من أكتوبر 2023، وما رافقها من قمع وإخراس وتقييد للفعل السياسيّ. ففي ظلّ هذا الواقع، اكتسب التصويت معنًى احتجاجيًّا ودفاعيًّا، بوصفه إحدى الأدوات المتاحة لمواجهة استمرار الحكومة وسياساتها.

فقد بيّن تقرير "مواطَنة هشّة" كيف كشفت الحرب على غزّة عن خضوع حقوق المواطنين الفلسطينيّين للاعتبارات الأَمنيّة ولشروط الإجماع الصهيونيّ، وعن سهولة تقليص الهامش المتاح للتعبير والتنظيم والاحتجاج.[31] ولم تقتصر ممارسات القمع والإخراس على ما فعلته الشرطة والأجهزة الأمنيّة، بل امتدّت إلى المؤسّسات الأكاديميّة وأماكن العمل والإعلام، بما جعل التعبير عن الانتماء الفلسطينيّ أو معارضة الحرب سببًا للملاحَقة والعقاب. بعبارة أخرى، كشفت هذه الممارسات عن هشاشة الحماية التي توفّرها المواطَنة للمواطنين العرب، وعن إخضاع ممارسة الحقوق لمدى انسجام مواقف المواطنين الفلسطينيّين مع الإجماع الإسرائيليّ السائد.

30. Rudnitzky, Arik. مرجع رقم 20.

31. شحادة، امطانس. (2024، حزيران). مواطَنة هشّة: العنصريّة والقمع تجاه المواطنين العرب في إسرائيل إبّان الحرب على غزّة. دراسات عن إسرائيل- مدى الكرمل.

وأوضح تقرير "ترسيخ وتوسيع الملاحقة السياسيّة للفلسطينيّين في إسرائيل" أنّ ممارَسات القمع والإخراس استمرّت وتوسّعت، حتّى مع تراجُع حدّة حالة الطوارئ التي استُخدِمت لتبريرها.[32] شملت تلك الممارَسات منْعَ الاحتجاجات، والملاحَقةَ بسبب منشورات ومواقف سياسيّة، واستهدافَ صِحافيّين وفنّانين وقيادات، والتوسُّعَ في استخدام الاعتقال الإداريّ.[33]

وامتدّت هذه الممارسات إلى الجامعات، حيث تعرّض طلبة فلسطينيّون للتحريض والملاحَقة والإجراءات التأديبيّة، بما في ذلك التهديدُ بالفصل والإحالةُ إلى لجان الطاعة، بسبب منشورات ومواقف مرتبطة بالحرب، من بينها التعبيرُ عن التضامن مع السكّان في قِطاع غزّة ورفض القتل والدمار.[34] كذلك طالت سياسات الإخراس المنظومة الصحّيّة والعاملين الفلسطينيّين فيها، من أطبّاء وغيرهم من مقدِّمي الرعاية الصحّيّة، وشملت إجراءات تأديبيّة وفصلًا من العمل وتحقيقات شُرطويّة على خلفيّة التعبير عن مواقف سياسيّة أو التضامن مع ضحايا الحرب.[35]

وتَكْمن خطورة هذا المسار في تحويل إجراءات قُدِّمت بوصفها استثنائيّة إلى أدوات ثابتة لضبط المجتمع الفلسطينيّ، ورفع كلفة التعبير والتنظيم لديه، واستعادة ممارسات من مرحلة الحكم العسكريّ. وفي اتّجاه متّصل، تتيح مقارَبة عرين هوّاري وهمّت زعبي بشأن "جدليّة الحسم والمناورة" قراءة تشديد القمع وتضييق هوامش الفعل السياسيّ بوصفهما جزءًا من إعادة إنتاج علاقة السيطرة على الفلسطينيّين في الداخل بعد السابع من أكتوبر.[36]

ولم تكن الحملة الانتخابيّة لدى أحزاب اليمين منفصلة عن هذا السياق؛ إذ حملت وعودًا بتعميق السيطرة على الأراضي في الجليل والنقب، ومواصلة هدم المنازل، وإقصاء القيادات والتمثيل السياسيّ العربيّ. فقد أعلن بتسلئيل سموطريتش عن خطّة لتهويد النقب والجليل، تستهدف جلب مليون يهوديّ إضافيّ إلى المنطقتَيْن وإقامة أربعين بلدة جديدة، وهو ما يعكس سعيًا إلى نقل أدوات التوسُّع الاستيطانيّ من الضفّة الغربيّة إلى المناطق العربيّة في الداخل.[37] ووَفْق رصد "عربي بوست" لمنشورات الحملة، قال سموطريتش في 17 أيلول 2026: "ما فعلناه في الضفّة سنفعله ثلاثة أضعاف في النقب والجليل".[38]

32. منصور، ريموندا؛ وشحادة، امطانس. (2025، تمّوز). ترسيخ وتوسيع الملاحقة السياسيّة للفلسطينيّين في إسرائيل. أوراق فلسطينيّة- مدى الكرمل. ولرصد المرحلة الأولى من الحرب، انظروا أيضًا: وحدة السياسات- مدى الكرمل. (2023، تشرين الثاني). الحرب على غزّة: سياسة الإخراس والترهيب والملاحقة تجاه الفلسطينيّين في إسرائيل. تقدير موقف- مدى الكرمل.

33. عدالة. (2026، 16 شباط). تصاعد خطير في سياسة الاعتقال الإداريّ بحقّ الفلسطينيّين في الداخل: قرابة 300 ملفّ منظور أمام المحاكم الإسرائيليّة. عدالة.

34. طه، يوسف. (2025، حزيران). بين قبضة الملاحقة ومحدوديّة الفاعليّة: الطلبة فلسطينيّو الـ48 في الجامعات الإسرائيليّة في أعقاب حرب الإبادة على قِطاع غزّة. ملفّ "الأكاديميا في زمن الحرب على غزّة"- مدى الكرمل. وللاطّلاع على خلفيّة التضييق السابقة للحرب، انظروا: وحدة السياسات- مدى الكرمل. (2023، آب). أدوات ملاحقة سياسيّة من خلال جهاز التعليم العربيّ والجامعات الإسرائيليّة. تقدير موقف- مدى الكرمل.

35. مجادلة، غادة. (2025، شباط). أصوات مكتومة وفضاءات معسكرة: الأطبّاء الفلسطينيّون في المستشفيات الإسرائيليّة بعد السابع من أكتوبر. أوراق فلسطينيّة- مدى الكرمل.

36. هوّاري، عرين؛ وزعبي، همّت. (2026، 25 كانون الثاني). إسرائيل والفلسطينيّون داخل الخطّ الأخضر: جدليّة الحسم والمناوَرة بعد الـ7 من تشرين الأوّل/ أكتوبر. [محاضرة وجاهيّة]. المنتدى السنويّ لفلسطين- الدورة الرابعة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات؛ ومؤسسة الدراسات الفلسطينية. الدوحة، قطر.

37. كورئيل، إيلانا. (2026، 27 آب). سموطريتش يعرض خطّة لإقامة عشرات البلدات في النقب والجليل: "سنهوّد المنطقة". ynet. [بالعبريّة]

38. الحموي، مراد محمّد. (2026، 22 تشرين الأوّل). تهجير وتهويد وإقصاء... تحليل 10 آلاف تغريدة يكشف أخطر وعود المتنافسين بانتخابات إسرائيل وكيف وظّفوا العرب في حملاتهم حتّى بالذكاء الاصطناعيّ. عربي بوست.

ونشر وزير الأمن القوميّ إيتمار بِنْ غفير، خلال الحملة الانتخابيّة، عددًا من الڤيديوهات التي تباهى فيها بهدم مئات المنازل العربيّة والتزم بأن تستمرّ هذه السياسات، خاصّة في منطقة النقب.[39] وقدّم هذه الممارسات بوصفها إنجازات تُبرِّر استمرار نهجه وتعزيز قوّته الانتخابيّة.[40] كذلك شدّد بِنْ غفير على استهداف القيادات العربيّة في دعايته الانتخابيّة، ووصف -على سبيل المثال لا الحصر- رئيسَ التجمُّع الوطنيّ الديمقراطيّ، سامي أبو شحادة، بأنّه "مخرِّب"، متعهّدًا بإبعاده عن الكنيست، وقال خلال مناقشة المحكمة شطْبَ أبو شحادة: "مكانُ داعمِ الإرهاب في السِّجن، لا في الكنيست".[41]

وتكشف هذه التصريحات والممارَسات اقتران السعي إلى توسيع السيطرة على الأرض بمحاولة تضييق حضور الفلسطينيّين السياسيّ ونزع الشرعيّة عن تمثيلهم.[42] وفي هذا الشأن، أصبح ما يَعُدّه المجتمع العربيّ تهديدًا لوجوده وحقوقه مادّةً دعائيّة يتنافس قادة اليمين على إبرازها والتعهّد بتوسيعها، وهو ما يعزّز قراءة التصويت العربيّ بوصفه استجابة ومحاولة للدفاع عن الوجود والاحتجاج على استمرار هذه السياسات.

محاولات قمع وتقييد العمل السياسيّ وتقليص مِساحة العمل البرلمانيّ العربيّ تُرجِمت كذلك في محاولات شطب الأحزاب العربيّة من المشارَكة في انتخابات الكنيست وفي شطب مرشَّحين عرب، بحيث قرّرت لجنة الانتخابات المركزيّة المؤلَّفة من 31 عضوًا، والتي تتشكّل من ممثّلي الأحزاب الممثَّلة في الكنيست وتتمتّع فيها أحزاب الائتلاف بأغلبيّة، في 23 أيلول 2026، قرّرت شطْب ترشُّح القائمتَيْن العربيّتَيْن المشارِكتَيْن في انتخابات الكنيست الإسرائيليّ: القائمة المشترَكة والقائمة العربيّة الموحَّدة، وذلك بأغلبيّة 18 صوتًا مقابل معارضة خمسة أعضاء.[43]

إضافة إلى هذا، أقرّت اللجنة، بإجماع الأحزاب الإسرائيليّة كافّة ومعارَضة الأحزاب العربيّة، شطْبَ ترشُّح رئيس التجمُّع الوطنيّ الديمقراطيّ، سامي أبو شحادة، المرشَّح ضمن القائمة المشترَكة، بناءً على طلب قدّمه حزب "القوّة اليهوديّة" برئاسة وزير الأمن القوميّ إيتمار بن غفير. واستند طلب الشطب أساسًا إلى مقال نشره أبو شحادة في 8 تشرين الأوّل 2023 في صحيفة "العربيّ الجديد"، وادّعى مقدِّمو الطلب أنّه يتضمّن تأييدًا لأحداث السابع من أكتوبر 2023 ودعمًا للكفاح المسلّح ضدّ إسرائيل.[44] وقرّرت اللجنة أيضًا شطب ترشُّح النائب عوفِرْ كَسِيف، من الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة، بأغلبيّة 19 صوتًا مقابل خمسة أصوات معارضة وامتناع عضوَيْن عن التصويت.

وعقدت المحكمة العليا، في 1 تشرين الأوّل 2026، جلسة للنظر في قرارات الشطب والطعون المقدَّمة بشأنها. وفي الأيّام التي سبقت الجلسة، برزت مؤشّرات سياسيّة وقانونيّة عزّزت التقديرات بإمكان

39. الزعانين، محمّد. (2026، 25 تشرين الأوّل). زنازين وجرّافات وتهجير.. بن غفير يهندس حملته الانتخابيّة بأدوات الدولة. الجزيرة نت؛ زعبي، مصطفى وليد. (2026، 2 تشرين الثاني). نتنياهو وبن غفير يقودان التحريض: ارتفاع الخطاب المُعادي للعرب بـ428% في الانتخابات، عرب 48. وللتوسُّع ومشاهَدة ڤيديوهات بن غفير التي تتضمّن تحريضًا على المواطنين العرب قبل يوم الانتخابات وفي يوم الانتخابات نفسه، بالإمكان مراجعة الڤيديوهات على صفحة بن غفير الرسميّة على فيسبوك.

40. الزعانين، محمّد. مرجع رقم 39.

41. كرمل، أريئيلا. (2026، 1 تشرين الأوّل). بن غفير خلال مناقشة شطب أبو شحادة: مكانُ داعمِ الإرهاب هو في السِّجن. زْمانْ يِسرائيل. [بالعبريّة]

42. زعبي، بكر. (2026، 21 تشرين الأوّل). التباهي بالمساس بالعرب قد يرتدّ على سموطريتش. سِيحاهْ مِكُومِيتْ. [بالعبريّة]

43. إتينجر، أمير؛ وپاريد، شيلو. (2026، 23 أيلول). رئيس التجمُّع في طريقه إلى الشطب، وسولبرج أيّد؛ وشُطِبت أيضًا الموحَّدة والمشترَكة وكَسِيف، والمحكمة العليا ستحسم. ynet. [بالعبريّة]

44. المرجع السابق.

تأييد شطب سامي أبو شحادة، وبخاصّة بعد إقرار شطبه بأغلبيّة واسعة في لجنة الانتخابات المركزيّة، وانضمام أحزاب من المعارضة الإسرائيليّة، خاصّة حزب "الديموقراطيّون"، إلى تأييد القرار، فضلًا عن موقف المستشارة القضائيّة للحكومة، چالي بهراف ميارا، التي طالبت المحكمةَ بالتصديق على شطب ترشُّحه.[45]

وفي نهاية جلسة المحكمة العليا، أعلن رئيس المحكمة العليا، يتسحاق عميت، وجود أغلبيّة بين القضاة تؤيّد الشطب، واقترح على أبو شحادة أن يسحب تَرشُّحه. وقد اختار أبو شحادة والتجمُّع قُبول الاقتراح، تفاديًا لصدور حكْم مفصّل قد يشكّل سابقة قضائيّة تفرض قيودًا إضافيّة على الترشُّح والعمل السياسيّ العربيّ. وبناءً على انسحابه، لم تُصْدِر المحكمة حكمًا موضوعيًّا نهائيًّا بشأن شطبه.[46]

المشارَكة كتعبير عن الغضب والقلق والاحتجاج

يمكن اعتبار ارتفاع نسبة التصويت في البلدات العربيّة في الانتخابات الأخيرة تعبيرًا عن غضب وقلق واحتجاج جماعيّ، ومحاولة للدفاع عن الوجود والحقوق باستخدام أداة سياسيّة متاحة لمنع بقاء حكومة اليمين المتطرّف برئاسة نتنياهو وسياساتها. وقد ظهر هذا قبل الانتخابات في شهادات لناخبين ربطوا مشارَكتهم بالرغبة في تغيير الحكومة، ومواجَهة العنصريّة والجريمة، وحماية حقوقهم.[47] وفي هذا السياق، أصبح الاقتراع مَنْفذًا للتعبير عن رفض سياسات الحكومة، والدفاع عن هامش العمل السياسيّ وأدواته الذي سعت إلى تضييقه.

ففي تقارير صِحافيّة نُشِرت قُبَيْل الاقتراع، قَرَنَ مواطنون مشارَكتهم بالرغبة في تغيير الحكومة ومواجَهة الجريمة والعنف. وأشار أحدهم إلى أنّه قرّر التصويت، رغم امتناعه في الانتخابات السابقة، معتبِرًا المشارَكة عملًا وطنيًّا ووسيلة لإحداث تغيير على مستوى الحكومة.[48] وفي تقرير آخَر من مدينة الناصرة، عبّر مواطنون عن شعورهم بأنّ الانتخابات المقبلة ستكون مختلفة عن سابقاتها، وأنّ المجتمع العربيّ يقف أمام مفترق طرق يستدعي المشارَكة الواسعة لإحداث تغيير سياسيّ. وقَرَنَ بعضهم زيادة تمثيل الأحزاب العربيّة بإمكان تغيير المعادلة السياسيّة، وجعل تجاهل دَوْرها في تشكيل الحكومة أكثر صعوبة.[49]

45. بندل، نتاعيل. (2026، 29 أيلول). المستشارة القضائيّة للحكومة للمحكمة العليا: صادِقوا على شطب ترشُّح أبو شحادة للكنيست. ynet. [بالعبريّة]

46. أهرون، ديكلا؛ وتفيرو، شيلي. (2026، 1 تشرين الأوّل). رئيس المحكمة العليا يتسحاق عميت: هناك أغلبيّة لشطب أبو شحادة، ونقترح عليه النظر في الانسحاب. كان. [بالعبريّة]. وللاطّلاع على تحليل قضائيّ حول قرار المحكمة وردّ أبو شحادة، راجِعوا: بكر، عبير. (2026، تشرين الثاني). القانون الذي يُقصي ليُحمى: قراءة قانونيّة نقديّة في قضيّة شطب ترشُّح سامي أبو شحادة للكنيست. مدى الكرمل.

47. panet. (2026، 21 تشرين الأوّل). بين الحقّ الديمقراطيّ والرغبة في التغيير. مواطنون من الناصرة يتحدّثون عن أهمّيّة التصويت. panet.

48. المرجع السابق.

49. زعبي، مصطفى وليد. (2026، 24 تشرين الأوّل). انتخابات الكنيست: المجتمع العربيّ بين المشاركة والتغيير وحدود الشراكة السياسيّة. عرب 48.

وحضر هذا الفَهْم للمشارَكة في مقالات رأي سبقت الانتخابات أيضًا. فقد كتب سهيل كيوان: "لسنا بحاجة إلى انتظار اكتمال الكارثة كي نستعمل ما نملكه من وسائل لمنعها أو تخفيفها".[50] ووضَع المشارَكة الانتخابيّة ضمن مجموعة من أدوات المواجهة، تشمل التنظيم الشعبيّ، والحصانة المجتمعيّة، والعمل الحقوقيّ والإعلاميّ، والتضامن بين الفئات المتعرّضة للظلم. بعبارة أخرى، طُرِحت المشارَكة بوصفها وسيلة للدفاع عن المجتمع والحدّ من قدرة اليمين المتطرّف على تنفيذ مشروعه، مع إدراك حدود العمل البرلمانيّ وحدود البدائل الحكوميّة المطروحة.

وفي السياق نفسه، ربط المحامي علي حيدر أهمّيّة المشارَكة بالدفاع عن المواطَنة والحقوق السياسيّة، رغم محدوديّة التعويل على البرلمان الإسرائيليّ.[51] فقد رأى أنّ السنوات الأخيرة، وبخاصّة منذ حرب الإبادة على غزّة، شهدت تقليصًا حادًّا لهامش العمل السياسيّ وتفاقمًا لتهديد وجود المواطنين العرب الفلسطينيّين وحقوقهم، بصورة تستعيد ممارسات من مرحلة الحكم العسكريّ. وقَرَنَ بين سياساتِ الحكومة في غزّة والضفّة الغربيّة، ومشروعِها تجاه المجتمع العربيّ في الداخل، من التحريض والتشريعات العنصريّة إلى السيطرة على الأرض وهدم المنازل وتقليص الميزانيّات وتفاقم الجريمة والعنف. وانطلاقًا من ذلك، دعا إلى حشد الجهود لإسقاط الحكومة، والتعامل مع حقّ التصويت بوصفه موردًا سياسيًّا وعاملَ قوّة ينبغي توظيفه في هذه الظروف. وتُعزِّز هذه القراءةُ فَهْمَ المشارَكة باعتبارها أداة للدفاع الجماعيّ ومواجهة الخطر، حتّى لدى من لا يعوّلون كثيرًا على إمكانات التأثير من داخل الكنيست.

ولم تقتصر هذه الأجواء على كتابات الصِّحافيّين والناشطين السياسيّين، بل حضرت كذلك في كتابات مواطنين ربطوا المشاركة الانتخابيّة بتجاربهم اليوميّة مع العنصريّة والخوف على المستقبل. فعلى سبيل المثال، كتب عمر عقول، وهو مواطن من الناصرة، عن مظاهر العنصريّة التي يواجهها المواطنون العرب، من تضييق على استخدام اللغة العربيّة، إلى اعتداء على سائقي الحافلات والتحريض على الأطبّاء والممرّضين العرب. وانطلاقًا من هذه التجارب، دعا إلى التصويت للقوائم العربيّة بوصفه وسيلة لتغيير الحكومة والدفاع عن الكرامة الجماعيّة وأمن العائلات ومستقبل الأبناء، قائلًا: "فنحن هذه المرّة لا نصوّت لأشخاص بل نصوّت من أجل بقائنا ووجودنا".[52]

وتوفّر استطلاعات الرأي تعزيزات إضافيّة بشأن تداخل الرغبة في تغيير الحكومة مع مَطالب الأمن الشخصيّ والحقوق السياسيّة. فبحسب عرض لنتائج استطلاعات قدّمه يوسف مقلدة في مؤتمر مركز مساواة في حزيران 2026،[53] جاء تعزيز الأمن الشخصيّ في مقدّمة دوافع المشارَكة بنسبة 26%، يليه إسقاط الحكومة الحاليّة بنسبة 25%، ثمّ تعزيز تأثير الأحزاب العربيّة بنسبة 16%. ومن الجدير بالذكر أنّ العرض أشار إلى أنّ إدراج وقف الحرب على غزّة ضمن خيارات السؤال يجعله الاعتبار الأوّل متقدّمًا على ملفّ الجريمة في ترتيب الأولويّات. وتدعم هذه المعطَيات قراءة المشارَكة بوصفها استجابة لمجموعة مترابطة من التهديدات التي تمسّ الوجود الجماعيّ والأمن الشخصيّ والحقوق السياسيّة.

وبناء على ما سلف ذِكْره، لا يستلزم ارتفاع المشارَكة افتراض استعادة الثقة بالنظام السياسيّ الإسرائيليّ أو منْح الأحزاب العربيّة تفويضًا غير مشروط. فقد يصوّت المواطن رغم انعدام ثقته بالمؤسَّسات، لأنّه

50. كيوان، سهيل. (2026، 11 تشرين الأوّل). لن نُسهّل للفاشيّين مَهَمّتهم. عرب 48.

51. حيدر، علي. (2026، 22 تشرين الأوّل). حول أهمّيّة المشارَكة في الانتخابات. كلّ العرب.

52. عقول، عمر. (2026، 26 تشرين الأوّل). يوم الحسم على وجودنا. panet.

53. مساواة. [د. ت]. استطلاع للرأي يكشف أولويّات المجتمع العربيّ وتوجُّهاته السياسيّة قُبَيْل الانتخابات. مساواة.

يرى في الاقتراع وسيلة للدفاع عن نفسه ومجتمعه، والاعتراض على السياسات التي تهدّد وجوده وحقوقه. وقد عمل المجتمع العربيّ على تحويل جانب من الغضب والقلق المتراكمَيْن إلى فعل انتخابيّ جماعيّ مؤثّر. بَيْدَ أنّ تعطيل أغلبيّة اليمين لا يعني امتلاك القدرة على فرض بديل سياسيّ أو تغيير السياسات. فتحويل الوزن العدديّ إلى تأثير فعليّ يظلّ مشروطًا باستقلاليّة القرار السياسيّ العربيّ، ووضوح المَطالب الجماعيّة، والقدرة على التنظيم والعمل المشترَك، في مواجهة القيود التي يفرضها النظام على دَوْر المواطنين الفلسطينيّين وشرعيّة تأثيرهم.

منع الأغلبيّة وحدود تشكيل البديل

تَمَثَّلَ أحد أبرز آثار ارتفاع نسبة التصويت في البلدات العربيّة واتّساع تمثيل القوائم العربيّة في منع معسكر الائتلاف الحكوميّ برئاسة نتنياهو من الحصول على أغلبيّة برلمانيّة. فقد تراجع هذا المعسكر من 64 مقعدًا في انتخابات عام 2022 إلى 53 مقعدًا في الانتخابات الأخيرة (2026)، بينما حصلت أحزاب المعارضة الصهيونيّة على 48 مقعدًا، مقابل 46 مقعدًا عام 2022. ومع ذلك، تشير المعطيات إلى احتفاظ معسكر نتنياهو بنحو 53% من أصوات الناخبين اليهود، مقابل نحو 47% للمعارضة الصهيونيّة.[54] معنى هذا أنّ خسارته للأغلبيّة البرلمانيّة لم تعكس انقلابًا في موازين القوى داخل المجتمع اليهوديّ، بل ارتبطت، في جانب أساسيّ، بارتفاع المشارَكة العربيّة واتّساع تمثيل القائمتَيْن. وبِذا، نجح المجتمع العربيّ، حتّى الآن، في تعطيل حصول حسم لصالح معسكر نتنياهو، ومنع إعادة تشكيل ائتلاف يمينيّ يستند إلى أحزاب الحكومة الحاليّة وحدها.

وكشف ردّ فعل اليمين الحاكم على النتيجة حجم غضبه وصدمته لا من نتائج الأحزاب العربيّة وحصولها على 19 مقعدًا فحسْب، بل كذلك من تحوُّل التصويت العربيّ إلى عامل مؤثّر في تحديد إمكانات تشكيل الحكومة. فمع ظهور مؤشّرات المشارَكة المرتفعة، ثمّ اتّضاح حصول القائمتَيْن العربيّتَيْن على 19 مقعدًا، تصاعدت حملة اليمين الحاكم الرامية إلى نزع الشرعيّة عن التصويت العربيّ ونتائج الانتخابات. وفي 28 تشرين الأوّل 2026، أعلن الليكود أنّ الانتخابات سُرِقت، وعَزَا إلى الأحزاب العربيّة أنّها ارتكبت بمخالفات تتعلّق بالرشوة والتزوير. كذلك هاجم نتنياهو إمكانيّة إقامة حكومة تستند إلى الأحزاب العربيّة، معتبرًا ذلك أمرًا غير مقبول.[55]

وهكذا، انتقل الخطاب من منافسة للأحزاب العربيّة إلى محاولات نزع الشرعيّة عن التصويت والتأثير في هُويّة الحكومة. واتّسعت الحملة مع تداول اتّهامات مُفَبْرَكة بشأن تمويل خارجيّ لحملات رفع نسبة التصويت في المجتمع العربيّ. وبعد لقاء بين رئيس الشاباك، داڤيد زيني، ورئيس لجنة الانتخابات المركزيّة، نُوعَمْ سولبرچ، وجّه الأخير رسالة يطلب فيها التحقيق في شبهات التمويل الأجنبيّ والرشوة الانتخابيّة، مع إقراره بأنّه لا يستطيع تقييم مدى صحّتها. وفي قضيّة أخرى منفصلة، أُعلِن عن اعتقال مشتبَهٍ بهم بشبهة تقديم رِشًى للتصويت للموحَّدة. وطالب بن غفير باعتقال رؤساء الأحزاب العربيّة المشتبَه بضلوعهم في ذلك، فيما دعا سموطريتش إلى التحقيق معهم.[56] اتّهام المشارَكة العربيّة

54. شحادة، امطانس. (2026، 3 تشرين الثاني). تعثّر الحسم يعمّق الأزمة السياسيّة في إسرائيل. العربيّ الجديد.

55. أزولاي، موران. (2026، 28 تشرين الأول). في اتّهام غير مسبوق، الليكود يدّعي: الانتخابات في إسرائيل سُرِقت. ynet. [بالعبريّة]

56. أزولاي، موران؛ وآخرون. (2026، 29 تشرين الأوّل). سولبرچ لِزيني: التحقيق في شبهات خطيرة بشأن الرشوة الانتخابيّة؛ الشبهة: قَطَر حوّلتْ عشرات الملايين. ynet. [بالعبريّة]

الواسعة بأنّها "سرقة للانتخابات" يكشف الوظيفة السياسيّة التي تنطوي عليها هذه الحملة، ومحاولتها إبطال معنى النتيجة السياسيّ. وفي نهاية المطاف، اتّضح أنّ هذه الاتّهامات كانت سياسيّة لا تعتمد على وقائع وأدلّة، وأنّها جاءت لنزع الشرعيّة عن تصويت المواطنين العرب ونتائج الانتخابات.[57]

وفي 8 تشرين الثاني 2026، كلّف رئيس الدولة، يتسحاق هرتسوچ، چادي آيزنكوت بتشكيل الحكومة، بعد حصوله على توصيات كتلٍ تُمثِّل 67 عضو كنيست، شملت القائمتَيْن العربيّتَيْن، مقابل 46 عضوًا أوصَوْا بنتنياهو، فيما امتنع حزب (يَهَدُوتْ هَتُوراهْ) عن التوصية بأيّ مرشّح.[58]

وبناء على هذا، فإنّ منع تحقُّق أغلبيّة لمعسكر الحكومة الحاليّة قد يحدّ من قدرته على مواصلة مشروع تقييد القضاء، وتوسيع الاستيطان وفرض الضمّ والاقتلاع، وتقليص مضمون المواطَنة العربيّة. وقد يفتح مجالًا للضغط من أجل وقف سياسات التنكيل بالأسرى وتجويعهم، لكنّه لا يضمن تراجُع هذه السياسات إذا تشكّلت حكومة أخرى؛ إذ يتوقّف ذلك على برنامجها وموازين القوى داخلها، وعلى قدرة الأحزاب العربيّة على تحويل وزنها الانتخابيّ إلى مَطالب واضحة وتأثير سياسيّ فعليّ.

خاتمة

كشفت الانتخابات الأخيرة (2026) عن قدرة المجتمع الفلسطينيّ على إعادة تنشيط المشارَكة السياسيّة والتصويت واستخدامها لإعاقة وجود أغلبيّة حكوميّة تهدّد حقوقه ووجوده السياسيّ. وقد تحقّق الإنجاز بقائمتَيْن، ممّا يشير إلى أنّ الجمهور قد يتحرّك وَفْق تقديره للخطر وإمكان التأثير، إلى جانب علاقته بالأحزاب الفاعلة داخل المجتمع الفلسطينيّ. وتُوضِّح نِسَب المشارَكة المرتفعة، مرّة أخرى، أهمّيّةَ تأثير الدوائر المبلورة للمُناخ السياسيّ: الدائرة الداخليّة، والإسرائيليّة، والعربيّة-الإقليميّة الأوسع. نتائج الانتخابات وحصول القوائم العربيّة على 19 مقعدًا تضع القائمتَيْن أمام مسؤوليّة تحويل هذا الوزن إلى عمل سياسيّ، وعدم تبديده في التنافس على الحصول على الاعتراف من الأحزاب الصهيونيّة.

عِلاوة على هذا، تقتضي هذه النتائجُ عمَلَ واهتمامَ القوائم العربيّة بشأن وقف حرب الإبادة والتجويع في غزّة، ومنع استمرار سياسات التطهير في الضفّة الغربيّة، ووقف الملاحَقة السياسيّة والإخراس المعمول بها تجاه المجتمع العربيّ في الداخل، وحماية حرّيّة التنظيم والتعبير، ومواجهة الجريمة، ووقف الهدم والاقتلاع، والاعتراف بالقرى المسلوبة الاعتراف، وضمان الحقوق الاجتماعيّة والاقتصاديّة. ويجب ألّا يصبح الفصل بين هذه المَطالب والحقوق القوميّة شرطًا لقبولها، أو ثمنًا لشرعيّة الدَّوْر العربيّ البرلمانيّ والسياسيّ.

57. براينر، يهوشواع (چوش). (2026، 9 تشرين الثاني). الشاباك لم يعثر بعد على أدلّة في تحقيق التأثير الأجنبيّ؛ مَصادر: "من المشكوك فيه أن يكون الأمر جنائيًّا، وزِيني وحده لا يفهم ذلك". هآرتس. [بالعبريّة]

58. شبيرا، يعارا. (2026، 8 تشرين الثاني). آيزنكوت يتسلّم التكليف: لن يستطيع أحدٌ الوفاءَ بجميع التعهُّدات التي قدّمها". كان 11. [بالعبريّة]

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات
الاجتماعية التطبيقية